

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

قانون وتشريعات التكنولوجيا المالية

2024

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

منتدى السياسات العامة
IDSC Public Policy Forum



مجلس الوزراء

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار



عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مركز فكر رائد ومُصنَّف دوليًّا تابع للسيد رئيس مجلس الوزراء، أنشئ عام ١٩٨٥، وشهد منذ نشأته عددًا من التحولات في طبيعة مهامه وأدواره المختلفة بما يتلاءم مع متطلبات متخذ القرار واحتياجاته، ويتواكب في الوقت ذاته مع طبيعة التغيُّرات التي مر بها المجتمع المصري؛ حيث اهتم في مراحله الأولى **بخلق بنية معلوماتية والإسهام في عمليات التطوير التكنولوجي** في مصر، ثم شهد نقلة نوعية في طبيعة دوره ليصبح أكثر تخصصًا في مجال دعم القرار مع الاهتمام **ببناء مجتمع المعرفة**، ثم سار بخطًى راسخة ليصبح مركز فكر مجلس الوزراء المصري، تتمثَّل مهمته الرئيسة في دعم جهود متخذ القرار في مختلف القضايا التنموية، وطرح مجموعة من البدائل والتوصيات والسيناريوهات الداعمة له. وصولًا إلى مرحلته الراهنة، والتي يضطلع فيها المركز بمهام وأدوار أكثر تعددًا وتنوعًا، وذلك تزامنًا مع **صدور قرار معالي دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إعادة تنظيم المركز**، والذي يعد تدشينًا لمرحلة عمل جديدة امتدت وتوسعت فيها اختصاصات المركز.

ومنذ نشأته كان للمركز العديد من الإنجازات والمشروعات والمبادرات المرموقة التي أسهمت في تعزيز دوره في تطوير البنية الرقمية والمعلوماتية ودعم عملية صنع القرار في مصر على عدد من الأصعدة، ولعل من أبرزها دوره فيما يتعلق بتطوير مشروع الرقم القومي للمواطن، وإدخال شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" للاستخدام في مصر، وإنشاء مركز الوثائق الاستراتيجية، وإنشاء مركز استطلاع الرأي العام، بالإضافة إلى دوره في تطوير وإنشاء مراكز المعلومات بالمحافظات والوزارات، وتدشين "منظومة الشكاوى الحكومية"، وإنشاء منظومة إدارة الأزمات على المستوى القومي والمحلي، وإنشاء المراصد المتخصصة، مثل: مرصد أحوال الأسرة المصرية، والمرصد المصري للتعليم والتدريب والتشغيل، ومرصد الغذاء المصري، بجانب إطلاق وثيقتي سياسة ملكية الدولة للأصول، والتوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠).

ويتبنَّى المركز رؤية مفادها أن يكون الأكثرَ تميُّزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بنَّاء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعَدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يؤهِّله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وترسيخ مجتمع المعرفة.



هذا ويسعى المركز باستمرار لأن يكون إحدى أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستويات كافة؛ المحلية والإقليمية والدولية، وقد واكب ذلك اعترافٌ إقليميٌّ ودوليٌّ بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جليًّا في نتائج تصنيف برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة "بنسلفانيا" الأمريكية، التي أُعلِن عنها في فبراير ٢٠٢١؛ حيث اختِير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن **أفضل ٢٠ مركز فكر على مستوى العالم** استجابةً لجائحة "كوفيد-١٩" لعام ٢٠٢٠.
- في المرتبة ٢١ من بين ٦٤ مركز فكر على مستوى العالم كصاحب **أفضل فكرة أو نموذج جديد** طوَّره خلال عام ٢٠٢٠.
- في المرتبة ١٤ من بين ١٠١ مراكز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام ٢٠٢٠.

وقد فاز المركز خلال السنوات الخمس الأخيرة بـ **(١٨) جائزة دولية** في مجالات عمله كافة؛ حيث فاز في يونيو ٢٠٢٢ **بجائزة (SAG Award)** الأمريكية الممنوحة لإصدارة المركز الرقمية "وصف مصر بالمعلومات" من بين نحو ١٠٠ ألف مؤسسة دولية حول العالم.

وفي مايو ٢٠٢٣، حصل المركز على **٦ جوائز في مسابقة درع الحكومة الذكية** في دورتها السادسة عشرة، والتي عُقدت بإمارة دبي، عن فئات: الابتكار الحكومي، والمسؤولية الاجتماعية والحكومية، والعمل عن بُعد، والمواقع الإلكترونية الحكومية، وحسابات التواصل الاجتماعي الحكومية، والتطبيقات الذكية.

كما نال المركز **ثلاث جوائز من مؤسسة "جلوبي" للأعمال** (Globee Business Awards) بالولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٢٣، والتي تُمنَح لأفضل المنظمات على مستوى العالم تقديرًا لإنجازاتها في مختلف الأعمال والمجالات التكنولوجية.

وكذلك حصد المركز **ثماني جوائز من مؤسسة "ستيفي أووردز" (STEVIE Awards)** العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ **ففي أبريل ٢٠٢٢ فاز بخمس جوائز من بينها جائزة ذهبية**، وذلك بعد منافسة بين أكثر من ٧٠٠ فريق من ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **وفي يناير من عام ٢٠٢٤ حاز المركز ثلاث جوائز منها جائزتان ذهبيتان**.



فريق عمل المركز

رئيس المركز

السيد الدكتور / أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء
رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

د. مي محسن

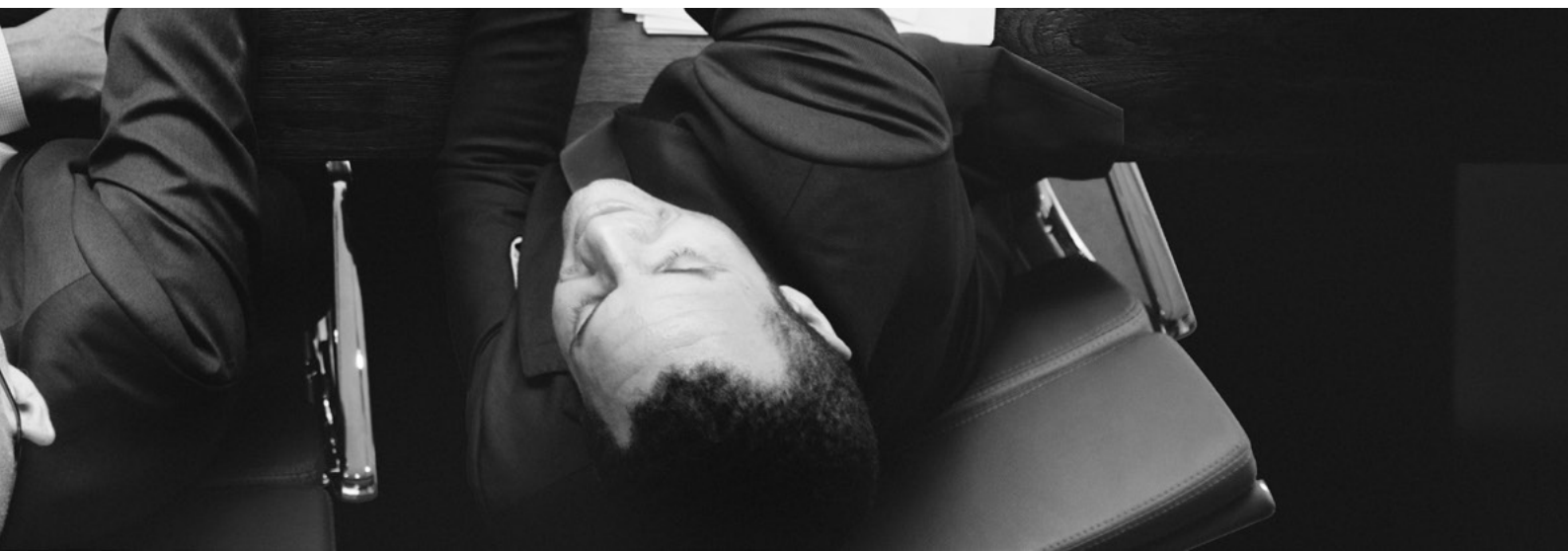
رئيس محور المكتب الفني لرئيس المركز ومدير الإدارة العامة للمكتب الفني لرئيس المركز

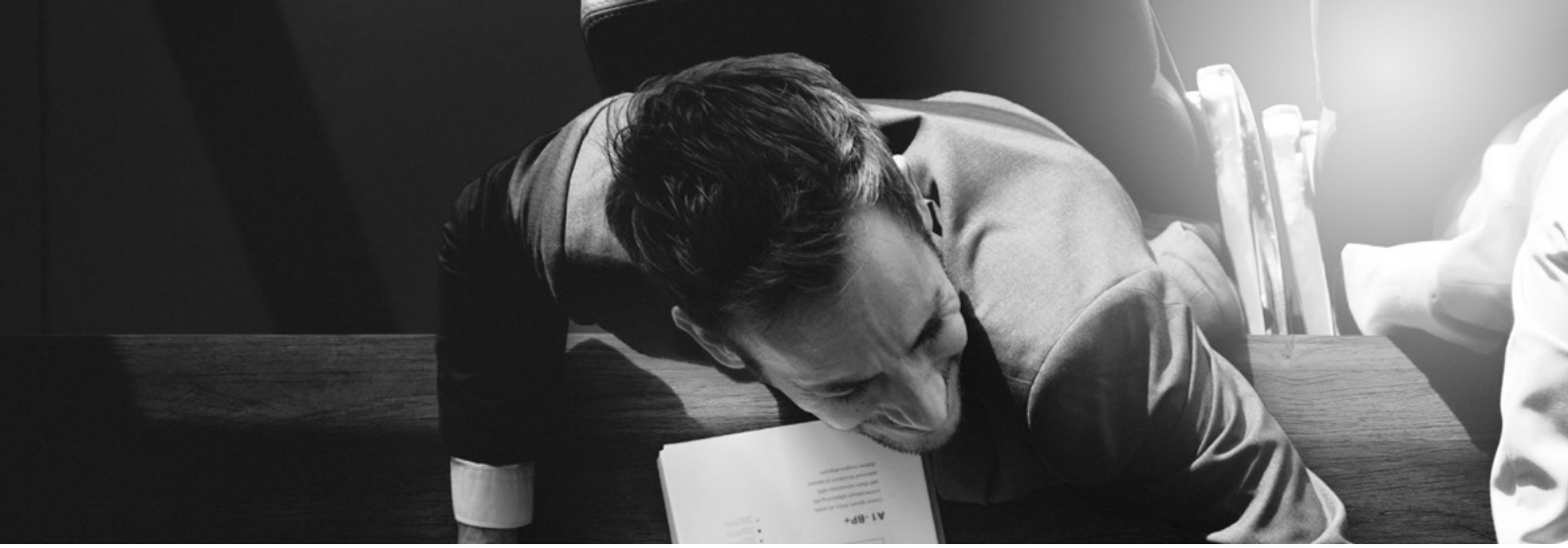
أ. سالي عاشور

مدير الإدارة العامة للدراسات المستقبلية

أ. منال طلعت

خبير اقتصادي





الفريق القانوني:

د. مروة زين

(مدرس القانون الدولي الخاص بالجامعة البريطانية والمشرف علي البوابة القانونية للتشريعات المصرية)

رغد الحلواني

بسنت إبراهيم

هاجر الخولي

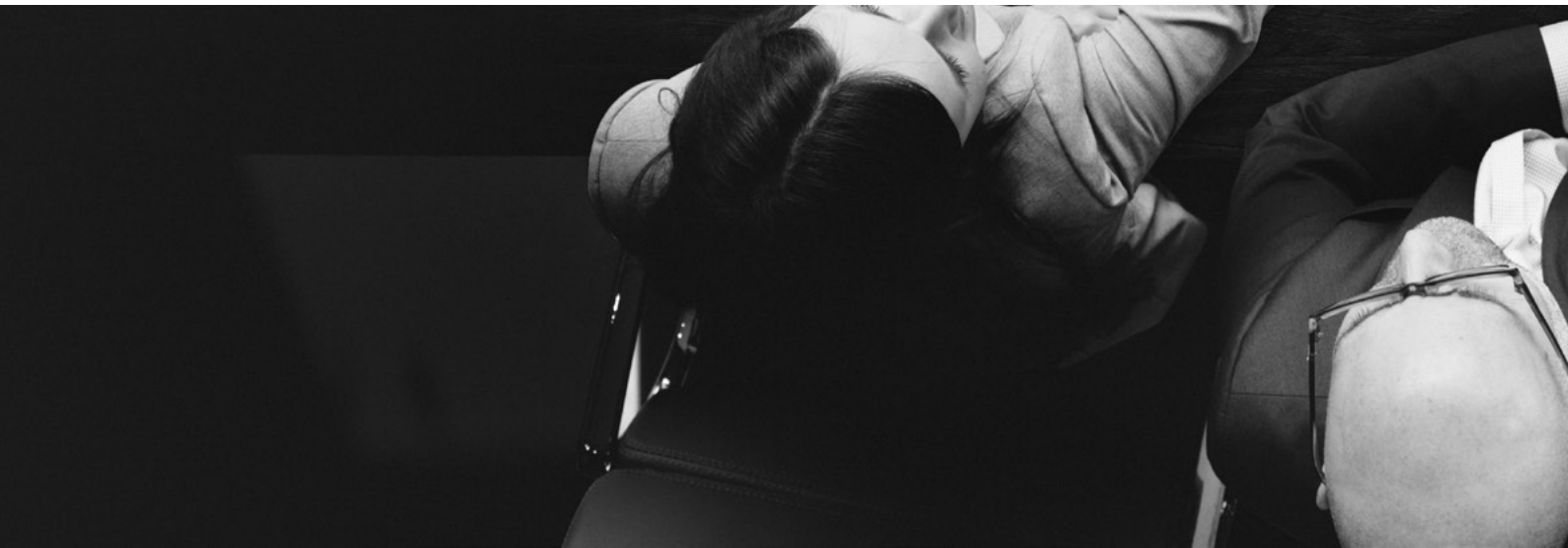
محمد رافع

الإدارة العامة للجودة

أ.عبد الله يوسف

التصميم الجرافيكي

الإدارة العامة للتصميم الجرافيكي والمطبوعات





قائمة
المحتويـات

مقدمة	٣
إطار التنظيم للتكنولوجيا المالية	٣
التعريف القانوني للتكنولوجيا المالية	٣
اللوائح القانونية المختلفة للتكنولوجيا المالية	٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٧
الاتحاد الأوروبي	١٢
مصر	٢٣
مقدمة	٢٥
الإطارات التنظيمية للتكنولوجيا المالية	٢٧
١ - القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢	٢٧
٢ - القانون المصري للبنوك رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠	٢٧
٣ - الابتكار في التكنولوجيا والشركات الجديدة التي تدفعها التكنولوجيا لتنظيم أسواق الخدمات المالية	٢٨
٤ - قانون حماية البيانات المصري رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠	٢٩
٥ - قانون مكافحة غسيل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢	٣٠
٦ - قانون التوقيع الإلكتروني (القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤)	٣٠
الخاتمة	٣١
التوصية	٣١
المراجع	٣٢



مقدمة

- إطار التنظيم للتكنولوجيا المالية

إطار التنظيم للتكنولوجيا المالية هو مجموعة من القوانين والتشريعات التي يمكن أن تساعدك في الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والقانونية لحلول التكنولوجيا المالية الخاصة بك. يمكنك فهم متطلبات المنظمين، بما في ذلك البنوك المركزية والسلطات المالية ووكالات حماية البيانات، بشكل أفضل وتلبيتها من خلال استخدام إطار تنظيمي للتكنولوجيا المالية. ويمكن أن يساعدك إطار التنظيم للتكنولوجيا المالية أيضًا في تجنب الدعاوى القانونية والغرامات والعقوبات التي قد تضر بسمعة شركتك. ومن بين الإطارات لتنظيم التكنولوجيا المالية: FATF [3]، GDPR [2]، PSD2 [1]، والتحويلات المفتوحة، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.[4]

- التعريف القانوني للتكنولوجيا المالية

آلية تستخدم التقنيات الحديثة المبتكرة في القطاعات المالية غير المصرفية لدعم وتسهيل الخدمات والأنشطة المالية والتأمينية والإقراضية من خلال التطبيقات والبرامج والمنصات الرقمية والسجلات الرقمية أو الذكاء الاصطناعي.[5]



اللوائح القانونية المختلفة للتكنولوجيا المالية





الولايات المتحدة الأمريكية



1

قانون غرام-ليتش- بليلي:
(Gramm-Leach-Bliley Act)

- هو قانون فيدرالي سُن لتعزيز خصوصية المستهلك وأمان البيانات للمؤسسات المالية، يركز على حماية المعلومات الشخصية غير العامة (NPI) المحتفظ بها من قبل المؤسسات المالية.
- هذا القانون هو قانون أمن المعلومات والخصوصية، وينطبق على المؤسسات المالية التي تشمل البنوك وشركات التأمين وشركات الأوراق المالية ومقدمي القروض غير المصرفية وغيرهم.
- يتطلب في الأساس من المؤسسات المالية -الشركات التي تقدم للمستهلكين منتجات أو خدمات مالية مثل القروض والمشورة المالية أو الاستثمارية أو التأمين- شرح ممارسات مشاركة المعلومات لعملائها وحماية البيانات الحساسة[6].

GLBA
Gramm-Leach-Bliley Act

2



قانون نقل الأموال الإلكترونية: (Electronic Fund Transfer Act)

يحمي بشكل رئيسي المستهلكين الأفراد عند تحويل الأموال إلكترونيًّا باستخدام بطاقات الخصم وأجهزة الصراف الآلي والودائع المباشرة. لذلك يهدف إلى حماية جميع أشكال التحويلات الإلكترونية للأموال التي يقوم بها الأفراد.

وينطبق قانون نقل الأموال الإلكترونية على المؤسسات المالية والعملاء.[7]

3



قانون السرية المصرفية: (Bank Secrecy Act)

ينطبق هذا القانون على المؤسسات المالية والأفراد والبنوك. حيث يهدف إلى توفير أساس لتعزيز الشفافية المالية وردع واكتشاف أولئك الذين يسعون لاستغلال النظام المالي الأمريكي لغسل عائدات الجريمة أو تمويل أعمال إرهابية أو نقل الأموال لأغراض أخرى غير مشروعة.[8]



4

قانون الأمر بإعلان الولاء: (US Patriot Act)

ينطبق هذا القانون على المؤسسات المالية ويتعين عليها الالتزام بتعليمات قانون الوطنيين، حيث يهدف إلى اكتشاف ومنع تمويل الإرهاب وغسيل الأموال وغيرها من الجرائم المالية التي قد تكون مرتبطة بالإرهاب.[9]



5



قانون نقل الأموال الإلكترونية: (Electronic Fund Transfer Act)

هو قانون فيدرالي ينظم التوقيعات بتنسيقات إلكترونية، ويهدف بشكل رئيسي إلى توفير حماية للمستهلكين الذين يقومون بالتعامل التجاري عبر الإنترنت في الولايات المتحدة أو أراضيها.[10]

6

قانون حقيقة الادخار: (Truth in Savings Act)



ينطبق هذا القانون على الأفراد الذين يفتحون حسابات شخصية، ويهدف إلى تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الحسابات المصرفية. كما يتطلب من البنوك أيضًا تقديم إفصاحات للمستهلكين حول الشروط والتكاليف لحسابات الودائع ويفرض متطلبات على إعلانات حسابات الودائع.[11]

7

قاعدة التسويق التابع الفيدرالي: (Federal Affiliate Marketing Rule)



يهدف إلى منع الأشخاص من استخدام المعلومات التي يتلقونها من شركات تابعة لتسويق منتجات للمستهلكين، حيث ينطبق على «المعلومات التي تم الحصول عليها من معاملات المستهلكين أو علاقات الحسابات مع شركات تابعة، أو من مصادر طرف ثالث مثل التقارير الائتمانية، إذا كانت المعلومات ستستخدم لإجراء استفسارات تسويقية للمستهلك.[13]



8

قانون العلامة الحمراء الفيدرالي: (Federal Red Flag Rule)

ينطبق قانون العلامة الحمراء الفيدرالي على المؤسسات المالية، حيث يهدف إلى تحديد واكتشاف والرد على «العلامات الحمراء» -نماذج أو ممارسات أو أنشطة محددة- التي قد تشير إلى سرقة الهوية[٣].

الهيئات التنظيمية:

١ مكتب حماية المستهلك المالي. (CFPB)

٢ شبكة تنفيذ قوانين مكافحة الجرائم المالية. (FinCEN)

٣ مكتب المراقب المالي. (OCC)

٤ اللجنة الاتحادية لتداول السلع. (CFTC)

٥ الهيئة الصناعية للتنظيم المالي. (FINRA)

الاتحاد الأوروبي



١ التنظيمات والتوجيهات:

1 لائحة الحماية العامة للبيانات (GDPR)

لائحة GDPR تم إصدارها في ٢٧ أبريل ٢٠١٦ ودخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠١٨، وتهدف اللائحة إلى حماية البيانات الشخصية للمواطنين المقيمين في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (EU)، كما تهدف اللائحة إلى تمكين الأفراد من خلال منحهم السيطرة على معلوماتهم الشخصية وفرض متطلبات صارمة على المنظمات التي تتعامل مع مثل هذه البيانات.

بموجب لائحة GDPR، يجب على شركات التكنولوجيا المالية التي تجمع وتعالج البيانات الشخصية الامتثال للائحة GDPR، والتي تشمل الحصول على موافقة من الأفراد لجمع البيانات وتوفير حق الوصول والمسح لبياناتهم، وتبدأ التنظيمات بمكافحة غسيل الأموال في شركات التكنولوجيا المالية من خلال الأمان البياني ولائحة GDPR، ويجب على الشركات النظر في هذا كَرُكن لعمليات الامتثال الخاصة بها ويمكن أن يؤدي عدم الامتثال إلى عقوبات مالية كبيرة.[١٤]



2

لائحة خدمات التحقق والتعريف الإلكترونية (eIDAS)



لائحة خدمات التحقق والتعريف الإلكترونية (eIDAS) تم إصدارها في ٢٣ يوليو ٢٠١٤، والهدف الأساسي للائحة eIDAS هو تسهيل المعاملات الآمنة عبر الحدود من خلال إنشاء إطار للهوية الرقمية والمصادقة، بينما تعزز فعالية الخدمات عبر الإنترنت ومنصات التجارة الإلكترونية، كما تهدف اللائحة أيضًا إلى خلق الثقة في التفاعلات الإلكترونية، بهدف تفكيك الحواجز القائمة التي تعيق الاستخدام السلس لخدمات الثقة واستخدام الهوية الرقمية عبر دول الاتحاد الأوروبي.[15]



3

قانون نقل الأموال الإلكترونية: (Electronic Fund Transfer Act)

لائحة الأصول الرقمية (Crypto-assets) هي إطار شامل للأصول الرقمية والخدمات ذات الصلة لضمان ملاءمة خدمات الاتحاد المالية للعصر الرقمي، كما تعرف الأصول الرقمية وكيفية تنظيمها ومن يمكنه تنظيمها، والمتطلبات لأي شخص يقدم منتجات وخدمات رقمية، وتركز على الحفاظ على الاستقرار المالي. كما تهدف أيضًا إلى حماية المستثمرين وتعزيز التحول الشامل في قطاع الأصول الرقمية في دول الاتحاد الأوروبي[16] (EU).



4

لائحة المرونة التشغيلية الرقمية لقطاع الخدمات المالية

١ تحدد هذه اللائحة متطلبات موحدة تتعلق بأمان الشبكة والأنظمة المعلوماتية التي تدعم عمليات الأعمال للكيانات المالية على النحو التالي: (أ) المتطلبات المطبقة على الكيانات المالية فيما يتعلق بـ:

٢ إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT).

٣ إبلاغ السلطات المختصة عن الحوادث الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والتهديدات السيبرانية الكبيرة على أساس طوعي.

٤ إبلاغ السلطات المختصة عن الحوادث الرئيسية في مجال الدفع أو الأمان للكيانات المالية المشار إليها في المادة ٢، النقاط (أ) إلى (د).

٥ اختبار المرونة التشغيلية الرقمية.

٦ مشاركة المعلومات والاستخبارات فيما يتعلق بالتهديدات السيبرانية والثغرات، وتدابير إدارة مخاطر الأطراف الثالثة لتكنولوجيا المعلومات.

أ- المتطلبات المتعلقة بالترتيبات التعاقدية المبرمة بين مزودي خدمات تكنولوجيا المعلومات للأطراف الثالثة والكيانات المالية.

ب- قواعد لإنشاء وتنفيذ الإطار الإشرافي لمزودي خدمات تكنولوجيا المعلومات للأطراف الثالثة الحرجة عند تقديم الخدمات للكيانات المالية.

ت- قواعد التعاون بين السلطات المختصة، وقواعد الرقابة والتنفيذ من قبل السلطات المختصة فيما يتعلق بجميع المسائل المشمولة بهذه اللائحة.[17]

5 توجيه الخدمات المالية الثاني (PSD2)

تعرف PSD2، المعروفة أيضًا باسم التوجيه الخدمات المالية المنقح PSD2، القواعد الأوروبية المعمول بها التي وضعتها للتوجيه الأولي المعتمد في عام ٢٠٠٧، وتم إصدار PSD2 في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥، ودخلت حيز التنفيذ في ١٢ يناير ٢٠١٦ وتم منح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مدة حتى ١٣ يناير ٢٠١٨ لتحويلها إلى قانون وطني. PSD2 هي تشريعات تعتمد على البيانات تهدف إلى زيادة التنافسية والابتكار والشفافية في السوق الأوروبية للمدفوعات، بالإضافة إلى زيادة أمان المدفوعات الرقمية والمعاملات، كما تتطلب فتح البنوك لبنيتها التحتية للدفع لمقدمي الخدمات الأطراف الثالثة، مثل شركات التكنولوجيا المالية وتوفير إطار قانوني لخدمات بدء الدفع وخدمات معلومات الحساب.[18]



6 التوجيه الثاني للأسواق في الأدوات المالية (MiFID II)



MiFID هو إطار تنظيمي أساسي يهدف إلى تعزيز الشفافية والكفاءة ونزاهة الأسواق المالية في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي (EU)، وينظم MiFID II تداول الأدوات المالية داخل الاتحاد الأوروبي، ويتطلب من شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم خدمات استثمارية الحصول على تفويض من السلطات الوطنية والامتثال للقواعد المتعلقة بالشفافية والإبلاغ، ويغطي MiFID II تقريبًا كل أصل ومهنة داخل صناعة الخدمات المالية في الاتحاد الأوروبي وينظم التداول خارج البورصة والمقامرة عبر العداد، مما يضعه في الأسواق الرسمية [19]



7 توجيه مكافحة غسيل الأموال (AMLD)

دخل توجيه AMLD حيز التنفيذ في عام ٢٠١٥، حيث ينظم التوجيه منع غسيل الأموال وتمويل الإرهاب داخل الاتحاد الأوروبي، ويهدف إلى مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق منع استغلال السوق المالية لهذه الأغراض، كما يتطلب من شركات التكنولوجيا المالية أداء العناية الواجبة بالعملاء، ومراقبة المعاملات للنشاط المشبوه، والإبلاغ عن أي نشاط مشبوه للسلطات[20].

8 توجيه NIS

تم تحديث قواعد الأمن السيبراني في الاتحاد الأوروبي التي تم تقديمها في عام ٢٠١٦ بواسطة توجيه NIS2 الذي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٢٣، حيث تم تحديث الإطار القانوني الحالي لمواكبة الرقمنة المتزايدة والتطور المستمر في تهديدات الأمن السيبراني. ومن خلال توسيع نطاق قواعد الأمن السيبراني لقطاعات وكيانات جديدة، يتم تعزيز مرونة الاستجابة للحوادث لدى الكيانات العامة والخاصة، والسلطات المختصة، والاتحاد الأوروبي ككل، ودخل توجيه (EU) ٢٥٥٥/٢٠٢٢ المعروف باسم -NIS٢- حيز التنفيذ ليحل محل التوجيه ١١٤٨/٢٠١٦، وتعتبر وكالة الاتحاد الأوروبي للسيبرانيات (ENISA) أن NIS2 يحسن الحالة الحالية للأمن السيبراني في الاتحاد الأوروبي بطرق مختلفة من خلال:

- إنشاء هيكل إدارة الأزمات السيبرانية اللازم (CyCLONe).
- زيادة مستوى التوحيد فيما يتعلق بمتطلبات الأمن والالتزامات التقريرية.
- تشجيع الدول الأعضاء على إدخال مجالات جديدة مثل سلسلة التوريد وإدارة الثغرات والإنترنت الأساسي والصحة السيبرانية في استراتيجياتها الوطنية للأمن السيبراني.
- إحضار أفكار جديدة مثل المراجعات المتبادلة لتعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين الدول الأعضاء.
- تغطية نسبة أكبر من الاقتصاد والمجتمع من خلال تضمين المزيد من القطاعات، مما يعني أنه يتعين على المزيد من الكيانات اتخاذ تدابير لزيادة مستوى أمنها السيبراني[21].

٢ الخطط:

1 خطة عمل الخدمات المالية للمستهلك

في مارس ٢٠١٧، نشرت اللجنة الأوروبية خطة عمل تحدد استراتيجية لتعزيز السوق الأوروبية الموحدة للخدمات المالية بالتجزئة، وتسعى الخطة بشكل خاص إلى استغلال إمكانات الترقيم الرقمي والتطورات التكنولوجية (التكنولوجيا المالية) لتحسين وصول المستهلكين إلى خدمات المالية عبر الاتحاد الأوروبي، كما تحدد خطة العمل خطوات إضافية نحو سوق موحدة فعليًّا للخدمات المالية بالتجزئة المدعومة تقنيًّا، حيث يمكن للمستهلكين الحصول على أفضل الصفقات مع ضمان حمايتهم. وعلى المدى الطويل، لم يعد الفارق بين مزودي الخدمات المالية المحلية وعابرة الحدود يهم كثيرًا، وهذا ينطوي أيضًا على تداعيات على مقدمي الخدمات الذين سيكونون قادرين على الاستفادة الكاملة من إمكانيات السوق الموحدة الهائلة[22].



2 خطة عمل اتحاد الأسواق المالية

يهدف اتحاد الأسواق المالية إلى تعزيز الأسواق المالية والاستثمار في الاتحاد الأوروبي، من خلال توفير مجال أوسع لتمويل الأعمال بتكلفة أقل، وتقديم فرص جديدة للمدخرين والمستثمرين، وجعل النظام المالي أكثر استقرارًا ومرونةً، والفوائد من اتحاد الأسواق المالية هي للمواطنين، والشركات، والمستثمرين، والبنوك[23].

3

خطة عمل التكنولوجيا المالية

تهدف خطة العمل في مجال التكنولوجيا المالية إلى تعزيز القطاع المالي الأوروبي بشكل أكثر تنافسية وابتكارًا، حيث تحدد ١٩ خطوة تعتزم اللجنة اتخاذها لتمكين نماذج العمل الابتكارية من التوسع على مستوى الاتحاد الأوروبي، ودعم تبني التقنيات الجديدة مثل التقنية التسلسلية، والذكاء الاصطناعي، وخدمات السحابة في القطاع المالي، وزيادة الأمن السيبراني ونزاهة النظام المالي. وتهدف هذه المبادرات بشكل رئيسي إلى تعزيز التوحيد الإشرافي نحو الابتكار التكنولوجي وإعداد القطاع المالي الأوروبي لاستغلال الفرص التي توفرها التكنولوجيات الجديدة. وينبغي أن تمكن هذه الجهود الحلول الرقمية المالية الابتكارية من الانتشار بسرعة عبر الاتحاد الأوروبي والاستفادة من اقتصاديات الحجم في السوق الموحدة، مع الحفاظ على استقرار النظام المالي وضمان حماية المستهلكين، كما تعتبر خطة العمل جزءًا من جهود اللجنة الأوروبية لبناء اتحاد أسواق رأس المال وسوق موحدة حقيقية لخدمات المالية للمستهلكين، وهي جزء من سعيها نحو سوق رقمي موحد[24].



٣ الاستراتيجيات:

1 استراتيجية السوق الرقمية الموحدة لأوروبا

اقتُرحت الاستراتيجية الخاصة بالسوق الرقمية الموحدة من قبل اللجنة الأوروبية في عام ٢٠١٥، حيث وَضعت الاستراتيجية أسسًا لمجتمع رقمي أوروبي موحد ومستدام، وتبع ذلك عدد من الإنجازات البارزة في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧:

- نهاية رسوم التجوال.
- تحديث حماية البيانات.
- القدرة على نقل المحتوى عبر الحدود من خلال الإنترنت.
- الاتفاق لإطلاق سراح التجارة الإلكترونية عن طريق وقف حجب المواقع الجغرافية غير المبررة.

وفي المستقبل، تسعى هذه الاستراتيجية إلى توسيع اقتصاد الاتحاد الأوروبي الرقمي بشكل أكبر وتهدم الجدران التنظيمية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتتألف استراتيجية السوق الرقمية الموحدة للاتحاد الأوروبي من سلسلة من المبادرات الهادفة إلى تعزيز التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من خلال توحيد القوانين الوطنية وتطوير المعايير التقنية الموحدة لتسهيل التوافق التشغيلي، وتهدف استراتيجية السوق الرقمية الموحدة إلى ضمان أن يستفيد اقتصاد أوروبا وصناعتها ومجتمعها بالكامل من العصر الرقمي الجديد. يذكر أنه جنبا إلى جنب مع الحلول الرقمية والبيانات، والخدمات الرقمية عبر الحدود، بدأ الاتحاد الأوروبي بالفعل في إنشاء سوق رقمية موحدة ومجانية وآمنة، حيث يمكن للأشخاص التسوق عبر الإنترنت ويمكن للشركات بيع منتجاتها عبر الإنترنت في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي[25].



2 الاستراتيجية الخاصة بالأمن السيبراني

تمثل استراتيجية الأمن السيبراني في الاتحاد الأوروبي «حلًّا سيبرانيًّا مفتوحًا وآمنًا»، حيث تمثل الاستراتيجية الرؤية الشاملة للاتحاد الأوروبي بشأن كيفية منع والاستجابة بشكل أفضل للانقطاعات السيبرانية والهجمات، وذلك لمواصلة دعم القيم الأوروبية للحرية والديمقراطية وضمان نمو الاقتصاد الرقمي بأمان، وتستهدف الإجراءات المحددة تعزيز المرونة السيبرانية للأنظمة المعلوماتية، وتقليل جرائم الإنترنت بشكل كبير، وتعزيز سياسة الدفاع السيبراني والقدرات المتصلة بها ضمن السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة (CSDP)، وتطوير الموارد الصناعية والتكنولوجية للأمن السيبراني، وتحديد سياسة متماسكة للأمن السيبراني الدولي للاتحاد الأوروبي والترويج لقيم الاتحاد الأوروبي الأساسية. كما تهدف الاستراتيجية أيضًا إلى تحسين حماية البنية التحتية الحيوية لأوروبا وزيادة الثقة الرقمية للاتحاد الأوروبي تجاه مناطق أخرى من العالم، وسيتم بناء إنترنت عالمي مستقر وآمن، حيث تتم حماية سيادة القانون وحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية[26].





3

الاستراتيجية الرقمية للتمويل في الاتحاد الأوروبي

الهدف الاستراتيجي الرئيسي هنا هو اعتماد التمويل الرقمي لصالح المستهلكين والشركات. لذا يجب أن تتبنى أوروبا وقطاعها المالي هذه الاتجاهات وجميع الفرص التي تقدمها الثورة الرقمية، كما يجب على أوروبا أن تقود التمويل الرقمي بتوجيه قوي للاعبين الأوروبيين في السوق.

حيث تهدف الاستراتيجية إلى جعل فوائد التمويل الرقمي متاحة للمستهلكين والشركات الأوروبية، وأن تروج أوروبا للتمويل الرقمي بناءً على القيم الأوروبية مع تنظيم صحي للمخاطر، وهناك أربع أولويات لتحويل التمويل الرقمي لقطاع الخدمات المالية في الاتحاد الأوروبي تستهدف الاستراتيجية تحقيقها؛ الأولوية الأولى: هي مواجهة التشتت في السوق الرقمية الموحدة للخدمات المالية، مما يمكن المستهلكين الأوروبيين من الوصول إلى الخدمات عبر الحدود. الأولوية الثانية: هي ضمان أن الإطار التنظيمي الأوروبي يسهل الابتكار الرقمي لمصلحة المستهلكين وكفاءة السوق. الأولوية الثالثة: هي إنشاء مساحة أوروبية للبيانات المالية لتعزيز الابتكار القائم على البيانات، بناءً على استراتيجية البيانات الأوروبية، بما في ذلك تعزيز الوصول إلى البيانات ومشاركة البيانات داخل قطاع الخدمات المالية. الأولوية الرابعة: هي التعامل مع التحديات والمخاطر الجديدة المرتبطة بتحويل التمويل الرقمي؛ حيث تهاجر الخدمات المالية إلى بيئات رقمية معمقة الاندماج، تتكون من مزودي خدمات رقمية متصلة جزئيًّا خارج التنظيم والإشراف المالي[27].

4 الاستراتيجية الخاصة بالبيانات الإشرافية في خدمات الاتحاد الأوروبي المالية

الهدف من الاستراتيجية هنا هو تحديث التقارير الإشرافية في الاتحاد الأوروبي ووضع نظام يوفر بيانات دقيقة ومتسقة وفورية للسلطات الإشرافية على مستوى الاتحاد الأوروبي والوطني، مع تقليل العبء التقريري الإجمالي لجميع الأطراف ذات الصلة، وتسهم الاستراتيجية مباشرة في تنفيذ استراتيجية البيانات الأوروبية واستراتيجية التمويل الرقمي. كما تفي بالتزامات اللجنة الأخيرة بسعيها بشكل منهجي واستباقي لتبسيط الإجراءات وتخفيف العبء. علاوة على ذلك، من خلال دعم التوحيد الإشرافي، تساهم الاستراتيجية في تحقيق أهداف اتحاد الأسواق المالية[28].



مصـــــر




مصر العربية



مقدمة

تعمل مصر على تعزيز وتحقيق رؤية مصر القومية ٢٠٣٠، بهدف الوصول إلى التنمية الشاملة والمساهمة في الأجندة الدولية. وقد شهدت تكنولوجيا التمويل المالي (فينتك) تطورًا سريعًا، حيث يعمل البنك المركزي المصري (CBE) والهيئة المصرية للرقابة المالية (FRA) على إصدار قوانين جديدة لتنظيم أنشطة التمويل البديل مثل الإقراض بين الأفراد (P2P) والتمويل التشاركي ونظام التوزيع المتبادل.

وفي عام ٢٠٢٢، تم إصدار القانون رقم ٢٠٢٢/٥، الذي ينظم تطوير واستخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير البنكية [29].

وتتولى الهيئة المصرية للرقابة المالية مهمة الإشراف ومنح التراخيص لشركات فينتك والامتثال لقانون فينتك. وقد أصدر البنك المركزي عدة مراسيم تنظيم استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير البنكية، بما في ذلك المرسوم رقم ٢٠٢٣/١٣٩، الذي يتناول التحضيرات التكنولوجية والبنية التحتية وتدابير تكنولوجيا المعلومات والأمان، والهويات الرقمية، والاتفاقيات الرقمية، والسجل الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، المرسوم رقم ٢٠٢٣/١٤٠ الذي ينظم الهويات الرقمية والاتفاقيات الرقمية، والسجل الرقمي، والمرسوم رقم ٢٠٢٣/١٤١ الذي ينظم تسجيل مقدمي الخدمات للتعهد بالتكنولوجيا المالية في مجال أنشطة التمويل غير البنكي في الهيئة المصرية للرقابة المالية [30].



وبدأ تطوير تقنيات قطاع البنوك بإنشاء المجلس القومي للدفع (NPC) في عام ٢٠١٧. ويجب على الجهات التي ترغب في ممارسة أي أنشطة بنكية في مصر الحصول على الترخيص اللازم من البنك المركزي المصري. ويشمل تعريف الأنشطة المصرفية إصدار بطاقات الدفع، والنقود الإلكترونية، وبطاقات قيمة مخزنة، وبطاقات ذكية، وتشغيل أنظمة الدفع، والمعاملات المصرفية الإلكترونية و/ أو المحمولة، وأنشطة تحويل الأموال [31].

وفي ١٢ يوليو ٢٠٢٣، أصدر البنك المركزي مذكرة توجيهية تتعلق بتقديم الخدمات المصرفية عبر القنوات والمنصات الرقمية عن طريق التكنولوجيا المالية (البنوك الرقمية)، على سبيل المثال، وفقًا لبعض الشروط والموافقات. ويمكن للبنوك الرقمية تقديم جميع الأنشطة المصرفية باستثناء منح الائتمان للشركات الكبيرة، ولكن يمكنها منح الائتمان للعملاء الحاليين حتى انتهاء مدة الائتمان الحالي، شريطة ألا يتجاوز هذا الائتمان ٢٠٪ من محفظة الائتمان الإجمالية للبنك الرقمي.

وتكون الكيانات التي تطلب ترخيص البنك الرقمي إما شركات مصرية مساهمة أو فروعا للبنوك الأجنبية (بشرط الالتزام ببعض القيود).[32]



الإطارات التنظيمية للتكنولوجيا المالية (فينتك):

1 القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢

القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢، الذي ينص على تنظيم وتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية في قطاع التمويل غير البنكي، يحكم الشركات التكنولوجية المالية التي تعمل في قطاع التمويل غير البنكي الرقمي. ويستهدف القانون التطبيقات التكنولوجية المالية التي تعمل في «قطاع التمويل غير البنكي»، والذي يعرف على أنه الأسواق والأدوات المالية غير البنكية التي تقع تحت إشراف الهيئة المصرية للرقابة المالية. ويشمل ذلك تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتمويل المستهلكين، وتمويل العقارات، والتصوير، والتأجير المالي، وأسواق رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، يحدد هذا القانون «التكنولوجيا المالية» على أنها آلية تستخدم التكنولوجيا الحديثة في القطاع المالي غير البنكي المعرف سابقًا لدعم ومساعدة تقديم الخدمات والأنشطة المالية والتمويلية والتأجيرية والتأمينية من خلال استخدام البنية التحتية الرقمية، والبرمجيات، والتطبيقات المحمولة، والذكاء الاصطناعي (AI)، أو السجلات الإلكترونية[33].

2 القانون المصري للبنوك رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠

يتناول القانون المصري للبنوك رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ العملات المشفرة، ويحكم الشركات التكنولوجية المالية التي تعمل في صناعة البنوك الرقمية. و«التكنولوجيا المالية» تشير إلى التطبيقات المالية، واستراتيجيات الأعمال، أو المنتجات التي تعتمد على التكنولوجيا.

ويؤكد القانون أنه لا يمكن إصدار العملات المشفرة أو تداولها، ولا يمكن إنشاء منصات العملات المشفرة أو تشغيلها، ما لم يصدر لدى البنك المركزي المصري موافقة وفقًا للمتطلبات والمواصفات اللازمة، ولم يتم نشر هذه المواصفات رسميًّا بعد، وتكون العقوبة عند مخالفتها بين مليون جنيه وعشرة ملايين جنيه مصري، بالإضافة إلى فترة سجن محتملة[34].

3

الابتكار في التكنولوجيا والشركات الجديدة التي تدفعها التكنولوجيا لتنظيم أسواق الخدمات المالية

تلقى الابتكار في التكنولوجيا والشركات الجديدة التي تدفعها التكنولوجيا لتنظيم أسواق الخدمات المالية تشجيعًا كبيرًا وانفتاحًا من قبل الجهات الرقابية وصانعي السياسات المالية في مصر، وبخاصة البنك المركزي المصري والهيئة المصرية للرقابة المالية. وفي مصر، لا تعتبر البنوك والمؤسسات المالية الأخرى مشغلي التكنولوجيا المالية ومقدمي الخدمات منافسين؛ نظرًا لأنهم أظهروا قدرة على سد الفجوة التي عاشتها مصر خلال جائحة كوفيد-١٩، فإنهم في الواقع يُعتبرون شركاء. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الشركات الجديدة في توسيع الاقتصاد من خلال توليد عدد كبير من فرص العمل.

وكشف البنك المركزي المصري عن إطار رماله التنظيمية، أو «إطار رمال البنك المركزي المصري»، في مايو ٢٠١٩. فبموجب إشرافه، ستتمكن شركات التكنولوجيا المالية من اختبار منتجاتها وتطبيقاتها الحديثة على عملاء حقيقيين. وستحتاج شركات التكنولوجيا المالية لتمرير خمس خطوات من إطار رمال البنك المركزي المصري قبل أن تتمكن من طرح تطبيقها في السوق المصري. وباختصار، تتمثل هذه المراحل فيما يلي: (أ) التطبيق، (ب) التقييم، (ج) التخطيط، (د) الاختبار، (هـ) مرحلة الخروج، حيث يمكن لشركة التكنولوجيا المالية طرح عرضها بشكل رسمي في السوق المصرية.

وستقوم الهيئة المصرية للرقابة المالية أيضًا بإنشاء مربط للتكنولوجيا المالية للشركات التكنولوجية المالية في قطاع التمويل غير البنكي لاختبار تطبيقاتها ومنتجاتها الابتكارية على عملاء حقيقيين تحت إشراف الهيئة المصرية للرقابة المالية (مربط تكنولوجيا المالية الخاص بالهيئة المصرية للرقابة المالية) وفقًا للقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢، الذي ينص على تنظيم وتطوير استخدام التكنولوجيا المالية في قطاع التمويل غير البنكي. ونظرًا لأن قانون المربط تمت الموافقة عليه مؤخرًا، فإن الإطار التنظيمي لمربط التكنولوجيا المالية للهيئة المصرية للرقابة المالية لم يتم نشره بعد.

ويجب على شركات التكنولوجيا المالية التي تتمركز خارج مصر وتقدم خدمات ومنتجات تكنولوجيا المالية لقطاع الخدمات المالية غير البنكية إنشاء كيان مصري، وتقديم طلب للحصول على ترخيص من الهيئة المصرية للرقابة المالية، والتسجيل في سجل محدد للحفاظ على وجود دائم في مصر. ولم يتم بعد نشر قواعد الترخيص الشاملة[35].

4 القانون المصري لحماية البيانات رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠

وفقًا للمادة ١٣ من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢، الذي ينظم ويطور استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير البنكي، يجب على ممارسي الأنشطة المالية غير البنكية الالتزام بأحكام هذا القانون عند استخدام التكنولوجيا المالية. كما يتعين على مديري ومستشاري وموظفي أي من هذه الكيانات الحفاظ على سرية عملائهم بشكل صارم وعدم الكشف عن أي معلومات حولهم أو معاملاتهم لأطراف ثالثة دون موافقتهم المسبقة بالكتاب أو عبر أي وسيلة إلكترونية، وضمن حدود هذه الموافقة.

يحدد قانون حماية البيانات الالتزامات المتعلقة بمن يتحكم ويعالج البيانات الشخصية. ويتلقى المتحكم البيانات ويعالجها، في حين تتم المعالجة لصالح المتحكم. ويجب على الشخص المعني بالبيانات إعطاء موافقة صريحة لجمع البيانات أو معالجتها أو الكشف عنها أو النقل. ولدى الشخص المعني بالبيانات حقوق في سحب الموافقة أو تحديث البيانات. كما يجب أن يكون جمع البيانات شرعيًّا وصالحًا وصحيحًا وآمنًا، ويجب أن تكون المعالجة شرعية، ولا يجب أن تتجاوز مدة الاحتفاظ اللازمة. بالنسبة للبيانات الشخصية الحساسة، يجب أن يكون للمتحكم أو المعالج ترخيص من مركز حماية البيانات والحصول على موافقة كتابية صريحة من الشخص المعني بالبيانات[39].



5 قانون مكافحة غسيل الأموال رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢

تُعرف التكنولوجيا المالية من خلال القانون رقم ٥ لعام ٢٠٢٢ كآلية تدعم وتساعد الخدمات المالية والتمويلية والتأجيرية والتأمينية من خلال التطبيقات المحمولة والبرمجيات والمنصات الرقمية والذكاء الاصطناعي والسجلات الإلكترونية باستخدام التكنولوجيا المتطورة في القطاع المالي غير البنكي. وتحكم هذا القانون إجراءات تشكيل الشركات والتراخيص للشركات التي تعتمد التكنولوجيا المالية للعمل في القطاع المالي غير البنكي. وتتولى الهيئة المصرية للرقابة المالية هذه العمليات.[40]

وتنص المادة ٧ من القانون رقم ٥ لعام ٢٠٢٢، الذي ينظم تطوير وتنظيم استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير البنكي، على أن الشركات أو الكيانات التي حصلت على إذن من الهيئة المصرية للرقابة المالية لاستخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير البنكية يجب أن تلتزم بالقواعد والضوابط والمواصفات التي وضعها مجلس إدارة الهيئة المصرية للرقابة المالية، بما في ذلك ضوابط مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ويجب أيضًا أن يتبعوا الإرشادات المقدمة من وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتنسيق مع السلطات المختصة.[41]

ويُطالب قانون مكافحة غسيل الأموال الكيانات المشمولة بالالتزام بضوابط مكافحة غسيل الأموال التي أصدرتها الهيئة المصرية للرقابة المالية بالإبلاغ الفوري عن أي نشاط يشتبه في غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب والإرسال إلى وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب خلال يومي عمل من اكتشاف مثل هذا النشاط.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على البنوك والمؤسسات الأخرى المختصة بالبنك المركزي المصري أثناء فتح الحسابات وتحويل الأموال والإبلاغ عن أنشطة غسيل الأموال المشبوهة الالتزام بإرشادات البنك المركزي المصري لمعرفة العميل.

6 قانون التوقيع الإلكتروني (القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤)

تم تأسيس هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA)، التي تشرف على عمليات خدمة التوقيع الإلكتروني، بالإضافة إلى الأمور الأخرى المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية وقطاع تكنولوجيا المعلومات، من خلال قانون التوقيع الإلكتروني. وترتبط وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (MCIT) بالهيئة العامة المعروفة باسم ITIDA.

وتوضح المادة ٤ السلطة الممنوحة لـ ITIDA لتحقيق أهدافها. ومن بين أمور أخرى، تنص المادة ٤ (أ) على أن ITIDA يجب أن تكون لها السلطة لإيداع وتسجيل البرمجيات الأصلية وقواعد البيانات التي تقدمها المؤسسات أو الأفراد، الذين ينشرون ويطبعون وينتجون من ذلك بعد ذلك.[42]



الخاتمة

يواجه قطاع التكنولوجيا المالية في مصر تحديات تتعلق بالأمن السيبراني وحماية المعاملات الرقمية وخصوصية البيانات. وغالبًا ما يفتقر الأطفال والمستهلكون ذوو الدخل المنخفض والشباب إلى التعليم المالي، مما يجعل الثقافة المالية وتثقيف المستهلكين أمورًا حاسمة لتعزيزٍ واسع النطاق. وتواجه الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عقبات في التمويل، خاصة في مواجهة التضخم العالي وأسعار الفائدة، والتي يمكن أن تكون صعبة التأمين. ولا يخفى أن تحقيق التوازن بين الامتثال التنظيمي والنمو المستدام في سوق تنافسية هو تحدٍ مزدوج يجب على الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية الانتقال من خلاله لضمان تبني تقنيات التكنولوجيا المالية على نطاق واسع.



التوصية

إصدار اللوائح التنفيذية لقانون التكنولوجيا المالية المصري واللوائح التنفيذية لقانون حماية البيانات.

المراجـــــع

1 - Payment Services Directive- European Union (EU) payment systems are governed by European legislation. It controls who other than your bank has access to your payment information. This encourages competition and innovation in the European payments industry

2 - GDPR is the acronym for General Data Protection Regulation. It is a European regulation implemented in 2018 to enhance EU citizens' control over the personal data that companies can legally hold.

3 - The Financial Action Task Force (FATF) is the global money laundering and terrorist financing watchdog. It sets international standards that aim to prevent these illegal activities and the harm they cause to society

4 - Egypt's Financial Technology Law (Fintech Law) LYNX Business Bulletin February 2022 – retrieved from https://www.lynxegypt.com/assets/pdfs/Business-Bulletin-Fintech.pdf

5 - Egypt's Financial Technology Law (Fintech Law) LYNX Business Bulletin February 2022 – retrieved from https://www.lynxegypt.com/assets/pdfs/Business-Bulletin-Fintech.pdf

6 - Technology FO of, 'Gramm-Leach-Bliley Act' (Federal Trade Commission, 5 February 2024) <https://www.ftc.gov/business-guidance/privacy-security/gramm-leach-bliley-act> accessed 9 April 2024

7 - 'Review of the Computer Misuse Act 1990: Consultation and Response to Call for Information (Accessible)' (GOV.UK) < https://www.gov.uk/government/consultations/review-of-the-computer-misuse-act-1990/review-of-the-computer-misuse-act-1990-consultation-and-response-to-call-for-information-accessible > accessed 23 April 2024.

8 - 'Banker Resource Center: Bank Secrecy Act / Anti-Money Laundering (BSA/AML)' (FDIC) <https://www.fdic.gov/resources/bankers/bank-secrecy act/#:~:text=The%20BSA%20provides%20a%20foundation,funds%20for%20other%20illicit%20purposes.> accessed 24 April 2024

9 - 'The Federal Register' (Federal Register :) <https://www.federalregister.gov/documents/2016/08/25/2016-20219/customer-identification-programs-anti-money-laundering-programs-and-beneficial-ownership> accessed 24 April 2024

10 - 'Electronic Signatures in Global and National Commerce Act (E-Sign Act)' (NCUA, 26 September 2019) <https://ncua.gov/regulation-supervision/manuals-guides/federal-consumer-financial-protection-guide/compliance-management/deposit-regulations/electronic-signatures-global-and-national-commerce-act-e-sign-act#:~:text=The%20E%2DSign%20Act%20allows,has%20not%20withdrawn%20such%20consent.> accessed 23 April 2024.

11 - 'Truth in Savings Act (Reg DD)' (ABA) <https://www.aba.com/banking-topics/compliance/acts/truth-in-savings-act> accessed 24 April 2024.

12 - 'Consumer Compliance Outlook' (Affiliate Marketing Rules - Consumer Compliance Outlook: Fourth Quarter - Federal Reserve System) <https://www.consumercomplianceoutlook.org/2008/fourth-quarter/q4_03/#:~:text=The%20rules%20apply%20to%20information,marketing%20solicitations%20to%20the%20consumer.> accessed 24 April 2024.

13 - Staff in the Office of Technology, 'Red Flags Rule' (Federal Trade Commission, 5 February 2024) <https://www.ftc.gov/business-guidance/privacy-security/red-flags-rule> accessed 23 April 2024.

14 - The General Data Protection Regulation, (GDPR), REGULATION (EU) 2016/679, 27 April 2016 - EU – retrieved from https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=uriserv:OJ.L_.2016.119.01.0001.01.ENG&toc=OJ:L:2016:119:TOC

15 - The Electronic Identification and Authentication Services (eIDAS) Regulation, REGULATION (EU) No 910/2014, 23 July 2014, EU – retrieved from https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=uriserv:OJ.L_.2014.257.01.0073.01.ENG

16 - The Crypto-assets Regulation, 31 May 2023, EU – retrieved from https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/ALL/?uri=CELEX:32023R1114

17 - The digital operational resilience for the financial sector regulation, 14 December 2022, EU – retrieved from https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:32022R2554

18 - The Payment Services Directive 2, (PSD2), published in 25 November 2015, entered into force on 12 January 2016, - EU – retrieved from https://eur-lex.europa.eu/legal-content/en/TXT/?uri=CELEX%3A32015L2366 (2015 version),

13 November 2007 (2007 version) https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2007:319:0001:0036:en:PDF

19 - The markets in Financial Instruments Directive 2 (MiFID II), 15 MAY 2014, last updated 28 -3- 2024, EU – retrieved from https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex%3A32014L0065

20 - The Anti-Money Laundering Directive (AMLD), 20 May 2015, EU – retrieved from https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32015L0849, last amended, 30 May 2018, EU – retrieved from https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32018L0843

21 - NIS Directive, 6 July 2016, EU – retrieved from https://eur-lex.europa.eu/eli/dir/2016/1148/oj, Updated 14 December 2022, EU – retrieved from https://eur-lex.europa.eu/eli/dir/2022/2555

22 - The Consumer Financial Services Action Plan, 23 March 2017, EU – retrieved from https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A52017DC0139

23 - The Capital Markets Union Action Plan, 8 June 2017, EU – retrieved from https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A52017DC0292

24 - The FinTech Action plan, 8 March 2018, EU – retrieved from https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52018DC0109

25 - The Digital Single Market Strategy for Europe, 6 May 2015, EU – retrieved from https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex%3A52015DC0192

26 - The Cybersecurity Strategy, 13 September 2017, EU – retrieved from https://eur-lex.europa.eu/legal-content/en/ALL/?uri=CELEX%3A52017JC0450

27 - The Digital Finance Strategy for the EU, 24 September 2020, EU – retrieved from https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52020DC0591

28 - Strategy on supervisory data in EU financial services, 15 December 2021, EU – retrieved from https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A52021DC0798

29 - Fintech laws and regulations 2023 – GLOBAL LEGAL INSIGHTS – RETREIVED FROM https://www.globallegalinsights.com/practice-areas/fintech-laws-and-regulations/egypt/#:~:text=The%20New%20Banking%20Law%20prohibits,out%20by%20digital%20lending%20providers.

30 - Fintech laws and regulations 2023 – GLOBAL LEGAL INSIGHTS – RETREIVED FROM https://www.globallegalinsights.com/practice-areas/fintech-laws-and-regulations/egypt/#:~:text=The%20New%20Banking%20Law%20prohibits,out%20by%20digital%20lending%20providers.

31 - Fintech laws and regulations 2023 – GLOBAL LEGAL INSIGHTS – RETREIVED FROM https://www.globallegalinsights.com/practice-areas/fintech-laws-and-regulations/egypt/#:~:text=The%20New%20Banking%20Law%20prohibits,out%20by%20digital%20lending%20providers.

32 - Fintech laws and regulations 2023 – GLOBAL LEGAL INSIGHTS – RETREIVED FROM https://www.globallegalinsights.com/practice-areas/fintech-laws-and-regulations/egypt/#:~:text=The%20New%20Banking%20Law%20prohibits,out%20by%20digital%20lending%20providers.

٣٣ - قانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢: بإصدار قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية – البوابة القانونية للتشريعات المصرية - https://elpai.idsc.gov.eg/Legislations/Item/303828

٣٤ - قانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠: بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي (البنك المركزي يتبع رئيس الجمهورية) – البوابة القانونية للتشريعات المصرية - https://elpai.idsc.gov.eg/Legislations/Item/288602

35 - Fintech laws and regulations 2023 – GLOBAL LEGAL INSIGHTS – RETREIVED FROM https://www.globallegalinsights.com/practice-areas/fintech-laws-and-regulations/egypt/#:~:text=The%20New%20Banking%20Law%20prohibits,out%20by%20digital%20lending%20providers.

36 - Fintech Laws and Regulations Egypt 2023-2024 ICLG - Fintech Laws and Regulations – Egypt – ICLG – retrieved from https://iclg.com/practice-areas/fintech-laws-and-regulations/egypt

37 - Egypt's new law on fintech – ACADEMIA retrieved from https://www.academia.edu/91948030/Egypts_New_Law_on_FinTech

38 - The Data Protection Law regulates the collection, processing, and control of personal data related to an identified natural person or their identity. However, it does not apply to Personal Data at the Central Bank of Egypt and its entities, including licensed fintechs, which will be subject to their own data protection regulations.

٣٩ - قانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠: بإصدار قانون حماية البيانات الشخصية – البوابة القانونية للتشريعات المصرية - https://elpai.idsc.gov.eg/Legislations/Item/287844

٤٠ - قانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٢: بإصدار قانون تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية – البوابة القانونية للتشريعات المصرية - https://elpai.idsc.gov.eg/Legislations/Item/303828

٤١ - قانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢: بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال – البوابة القانونية للتشريعات المصرية https://elpai.idsc.gov.eg/Legislations/Item/233187

٤٢ - قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤: بتنظيم التوقيع الإلكتروني وبإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات – البوابة القانونية للتشريعات المصرية - https://elpai.idsc.gov.eg/Legislations/Item/238433



مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الحـــي الحكومـــي – العاصمـــة الإداريـــة الجـديـــدة – مصـــر

رقم بريدي: ٤٨٢٩٩٠٢ ص.ب: ١٩١ الحي السكني R3

تليفون: ٤-٣-٢-١-٢٠٥٤٦٦٠٠ (٢٠٢+) فاكس: ٢٠٥٣٢١١٥ (٢٠٢+)

info@idsc.gov.eg www.idsc.gov.eg